بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، مُحَمَّد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

ذكرنا أنّ الوجه الثاني لصاحب الكفاية في منع مقدميّة عدم الضد لوجود ضده هو دعوى أنّ بين عدم الضد ووجود ضده معيّة في الرتبة.

وهناك صياغة لهذا الوجه وردت في كتاب البحوث الأصوليّة بقلم تلميذ الآخوند آقامير القزويني[1] وملخص هذه الصياغة: أنّ كل أنواع التقابل سواء كان التناقض أو تضاد او تضايف أو ملكة وعدم كلها متقومة بوحدة الرتبة بين المتقابلين، فلا سبق ولا لحوق وبناء على ذلك فالضدان وهما السواد والبياض في رتبة واحدة، والنقيضان أيضاً في رتبة واحدة، فهذا يعني أنّ عدم السواد في رتبة السواد لانهما نقيضان، والسواد في رتبة البياض لانهما ضدان، فإذا جمعنا بين هاتين المقدمتين سيكون عدم السواد في رتبة البياض ، وإذا كان عدم السواد في رتبة البياض يعني عدم الضد في رتبة ضده، فكيف يكون مقدمة له؟ وهو في رتبته مع أنّ المقدميّة تعني الاختلاف في الرتبة.

وقلنا بأنّ ما أفيد يحتاج الى التعليق بذكر أمور:

الامر الاول: التقدم على ثلاثة أنواع: تقدم بالزمن، تقدم بالرتبة، تقدم بالطبع.

فالتقدم بالزمان: ملاكه السبق في الزمان، فيجري فيه قياس المساواة وهو ما مع المساوي مساوي، ويجري فيه قياس التقدم وهو ما مع المتقدم متقدم.

وأما التقدم بالرتبة: فالمقصود بالرتبة هو التقدم بالعليّة، أي كون المعلول مستنداً في وجوده إلى العلة، فلذلك لا يجري فيه قياس ما مع المتقدم متقدم، فالنار مثلاً متقدمة على الإحراق، لكن عدم النار ليس متقدما على الإحراق، وإن كان عدم النار والنار من النقيضين والنقيضان في عرض واحد، لكن النار متقدمة على الأحراق للعليّة بينما عدم النار ليس متقدماً على الإحراق؛ لعدم العليّة بين العدم والوجود.

والنوع الثالث هو التقدم بالطبع: وهو عبارة عن أن يكون المتأخر مستدعياً في وجوده للمتقدم ولا

[1] البحوث الأصوليّة٢: ٣٣٤.

عكس.

هنا أيضاً لا يجري قياس ما مع المتقدم متقدم، فإنّ الشرط متقدم بالطبع على المشروط لملاك الشرطية، لكن عدم الشرط مع أنّه في رتبة الشرط لأنّ النقيضين في عرض واحد مع ذلك عدم الشرط ليس متقدماً بالطبع على المشروط؛ لأنّ المشروط إنّما يستدعي وجود الشرط ولا يستدعي عدم الشرط. هذا الأمر الأول.

الامر الثاني: في تحديد معنى المعيّة في الرتبة: والصحيح أنّه ليس بين الضدين ولا النقيضين معيّة في الرتبة؛ لأنّ المعيّة في الرتبة تعني اشتراك شيئين في منشأ واحد، كاشتراك المعلولين في علّة واحدة في زمن واحد، أو اشتراك المتضايفين كالأبوّة والبنوّة في منشأ انتزاع واحد.

فهذا ما يعبر عنه بالمعيّة في الرتبة، لأنّهما إذا نشأ عن منشأ واحد اكتسبا رتبة ذلك المنشأ الواحد فيكون بينهما معيّة في الرتبة.

وهذا التعريف لا ينطبق لا على الضدين ولا على النقيضين؛ لأنّ الضدين لا ينشئان عن علّة واحدة في زمن واحد وإلاّ لزم اجتماع الضدين، كما أنّ النقيضين وجود وعدم، فكيف يقال في حقهما بأنّهما ينشئان عن علة واحدة.

الأمر الثالث: أفاد بعض الاصوليّن بأنّه يعتبر في التناقض والتضاد وحدة الرتبة ، وإلاّ لايتحقق التناقض والتضاد.

والصحيح عدم ذلك، فإن التضاد بين شيئين لا يتوقف على أن الضدان في رتبة واحدة، بل حتى لو كانت ضدان مختلفين فبينهما تضاد لأنّ مناطق التضاد عدم الاجتماع في موضوع واحد في زمن واحد ولو كانت ضدان مختلفين في الرتبة.

كذلك النقيضان لا يعتبر فيهما اختلاف الرتبة، فإنّ المناطقة قدماء ومتأخرين قالوا: يعتبر في التناقض وحدات ثمان ولم يذكروا منها وحدة الرتبة.

وبناء على ذلك فالعدم نقيض للوجود بما له من مرتبة، أو بما له من زمان، أو بما له من مكان، من دون أن يكون النقيض عدم الوجود في نفس الرتبة، وإلاّ كان عدم مقيّد، أو عدم ملكة وليس نقيض.

فعدم الملكة أو العدم المقيّد هو الذي يكون عدماً للوجود في نفس رتبة الوجود، أما النقيض فهو عدم الوجود بما له من رتبة لا عدم الوجود في رتبته.

والحمد لله رب العالمين